

الكويت 6 يونيو 2024

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تشييت التصنيف الائتماني للسندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال وفق تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" من قبل وكالة كايبتال انتليجنس للتصنيف الائتماني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي
نائب مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	6 يونيو 2024
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> السندات المساندة المؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال وفق تعليمات بازل 3 البالغة 50 مليون د.ك. تثبيت تصنيف السندات على المدى الطويل في المرتبة "BBB+"
مدلولات التصنيف	<p>عوامل دعم التصنيف</p> <ul style="list-style-type: none"> خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصاة جيدة في السوق نسب رأس المال قوية ومعززة بعد قيام البنك بزيادة رأس المال وتحقيق مستويات جيدة من شريحة حقوق المساهمين (CET1) ومكونات الشريحة الأولى من رأس المال (T1). مؤشرات سليمة لجودة الأصول الناتجة عن القروض وضع جيد ومحسن للسيولة مدعوماً بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ودعم حكومي شامل لهذه الودائع <p>عوامل تقييد التصنيف</p> <ul style="list-style-type: none"> تركزت مرتفعة بشكل معتدل في المحفظة الائتمانية وقاعدة ودائع العملاء، وهو عامل مشترك مع البنوك الكويتية الأخرى غياب التنوع الاقتصادي وصغر حجم السوق المصرفي المحلي الكويتي تزايد المخاطر الجيوسياسية الإقليمية
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 وبالبلغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة" لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية: مستقرة



ترجمة التصريح

الصحفي أو الملخص

التفصيلي

قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت كل من تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع. ولا تزال النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك "مستقرة".

وفي الوقت نفسه، قامت الوكالة بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتتألف السندات المقومة بالعملة المحلية من جزء سندات ذات فائدة متغيرة بقيمة 25 مليون د.ك، وجزء آخر بفائدة ثابتة بقيمة 25 مليون د.ك.

ويعكس تصنيف السندات: (1) التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج (2) الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للشروط التعاقدية بالنسبة للالتزامات غير المضمونة ذات الأولوية (3) رأي الوكالة بعدم احتمال تفعيل آلية امتصاص الخسائر الخاصة بالسندات قبل وصول البنك إلى عدم جدوى الاستمرار على أساس كونه قائماً بذاته. وتعكس تصنيفات الوكالة للأوراق المالية الهيئية وأدوات الدين المساندة الخاصة بالبنك (وبالتحديد تلك التي تتميز بكونها من المكونات الرأسمالية التحوطية) مخاطر انخفاض القيمة (والتي تشمل احتمال حدوث خسائر بسبب تفعيل أي آليات لامتصاص الخسائر) وأولوية السداد. وتستند الوكالة عادةً إلى التصنيف الائتماني القائم بذاته لأي بنك لوضع تصنيف السندات لأنه يمثل نقطة البداية التي يركز عليها تصنيف الأوراق المالية. ويرجع ذلك إلى أن الدعم الاستثنائي، الذي يتم الأخذ به عند وضع التصنيفات الائتمانية الدولية للمصدر، لا يصبح متاحاً إلا للالتزامات المالية ذات الأولوية وليس للالتزامات الأقل مرتبة. وبالتالي، قامت الوكالة بخصم نقطة واحدة من التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج في المرتبة "a-" لاعتبارات الأولوية في سداد الالتزامات التعاقدية. ولم تقم بخصم آخر لمخاطر انخفاض القيمة لأن الوكالة ترى أنه من غير المرجح تكبد الخسائر في السندات قبل وصول البنك إلى نقطة عدم جدوى الاستمرار.

كما ترى الوكالة أن البنك مؤسسة تتمتع بإدارة جيدة وهي جهة إقراض متحفظة فقد تمكن البنك من المحافظة على مؤشرات جيدة ومرنة لجودة الأصول مدعومة بمحفظة ائتمانية متنوعة إلى حد ما من شرائح العملاء والقطاعات الاقتصادية. وبالرغم من بعض الزيادات في نسبة القروض غير المنتظمة وتراجع نسبة تغطية الخسائر في العام 2023 وكذلك في الربع الأول من العام 2024، إلا أن مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض كانت الأفضل مقارنةً بباقي القطاع المصرفي. ومن المؤشرات الجيدة الأخرى كان انخفاض قروض المرحلة الثانية في الفترتين المذكورتين حيث حقق البنك أدنى نسبة إلى إجمالي القروض مقارنةً بالقطاع المصرفي في نهاية الربع الأول من 2024. وفي الفترة المقبلة،



من المتوقع أن النمو الاقتصادي الذي يشهد تحسناً (ولو بنسبة متواضعة) والتعافي المستمر للشركات سوف يؤدي إلى توفير فرص جيدة لتعزيز محفظة القروض وزيادة الأرباح. علاوة على ذلك، قد يؤدي التعليق الأخير لمجلس الأمة إلى دفع عجلة المبادرات الحكومية بما في ذلك إقرار أول قانون للرهن العقاري في الكويت. كما تتوقع الوكالة أن يتمكن البنك في المستقبل من المحافظة على مؤشراتته الجيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض وبأنها ستبقى الأفضل بين باقي البنوك في القطاع المصرفي.

وتدل النظرة المستقبلية المستقرة على احتمال الإبقاء على تصنيفات المصدر وتصنيف سندات بنك الخليج كما هي على مدار الـ 12 شهراً المقبلة، بما يتماشى مع توقعات الوكالة بأن يتمكن البنك من المحافظة على جودة المؤشرات المالية الرئيسية لديه المرتبطة بجودة الأصول الناتجة عن القروض وأوضاع السيولة ونسب رأس المال. ويأتي ذلك مدعوماً بتحسين النمو الاقتصادي والبيئة التشغيلية.

